



محضر اجتماع الجلسة العامة العادية الخامسة والثلاثون لبنك تونس والإمارات

المنعقد يوم الأربعاء 24 ماي 2017 بتونس

في سنة ألفين وسبعة عشر الموافق يوم الأربعاء 24 ماي وعلى الساعة الثانية عشر صباحا ، اجتمع المساهمون العاديون في رأس مال بنك تونس والإمارات و المساهمون الحاملون للأسهم ذات الأولوية في الربح في جلسة عامة عادية بفضاء أرينا - ضفاف البحيرة وذلك بموجب دعوة موجهة من قبل مجلس الإدارة .

وتمّ التوقيع على ورقة الحضور من قبل المساهمين العاديين أو من ينوبهم . و المساهمين حاملي الأسهم ذات الأولوية في الربح أو من ينوبهم .

وافتح الاجتماع السيد جبر زعل خليفه الفلاسي رئيس الجلسة مرحبا بالحاضرين ودعاهم إلى تكوين مكتب الجلسة العامة العادية .

وعيّنت الجلسة العامة الممثلين عن المساهمين اللذين يملكان مجموع الأسهم العادية ، واللذين حضرا وقبلا المهام المسندة إليهما كمدققين :

ممثلا لجهاز أبو ظبي للإستثمار
ممثلا للدولة التونسية

- السيد أحمد محمود المطوّع
- السيد الهادي دمّق

واقترح السيد جبر زعل خليفه الفلاسي ، رئيس الجلسة ، تعيين السيد عبد الحميد رزام كاتبا للجلسة .

ثمّ عرض السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي ورقة الحضور على مكتب الجلسة وإثر الإطلاع عليها اتّضح أنّ عدد المساهمين الحاضرين أو من ينوبهم يمثلون 3,5 مليون سهم عادي أي ما يوافق مجموع الأسهم العادية المكوّنة لرأس مال البنك وتعطي هذه الأسهم الحق لـ 3,5 مليون صوت .

كما حضر الممثلون عن المساهمين حاملي الأسهم ذات الأولوية في الربح أو من ينوبهم ويمثلون 53953 ألف سهم ذو أولوية في الربح وهو ما يخول لهم حقّ الإقتراع على قرارات الجلسة العامة العادية، وذلك طبقا للفصل عدد 352 من مجلة الشركات التجارية . وعلى هذا الأساس يكون مجموع المساهمين في رأس مال البنك الحاضرين أو من ينوبهم يمثلون 3553 853 مليون سهم أي ما يوافق نسبة 78,98% من مجموع الأسهم العادية والأسهم ذات الأولوية في الربح المكونة لرأس مال البنك.

ثم أعلم السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي رئيس الجلسة الحاضرين بأنّ النصاب قد اكتمل وذكرهم بأنّ المساهمين مجتمعون في جلسة عامة عادية قصد النظر في النقاط التالية :

- 1 النظر في تقرير التصرف لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016.
- 2 النظر في التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 للشركة الأم .
- 3 النظر في تقرير التصرف لمجلس الإدارة والخاص بمجمّع بنك تونس والإمارات وفي القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .
- 4 النظر في تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .
- 5 المصادقة على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ والقوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .
- 6 إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المحاسبية 2016 .
- 7 توظيف نتائج السنة المالية 2016 .
- 8 تحديد بدلات الحضور
- 9 تسمية أعضاء جدد بمجلس الإدارة

إثر ذلك أذن السيد جبر زعل خليفه الفلاسي بتلاوة :

- تقرير التصرف لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .
- تقرير التصرف لمجلس الإدارة المتعلق بمجمّع بنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .

ثمّ أحال السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي الكلمة إلى مراقبي الحسابات الذين قاما بتلاوة :

- التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 للشركة الأم .
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016 .

ثمّ أعلم السيد جبر زعل خليفه الفلاسي الحاضرين بأنّ باب النقاش مفتوح وأنّ كافة أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات على ذمتهم للإجابة على تدخلاتهم .
وبعد تسجيل الأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وتقديم الأجوبة على هذه التساؤلات .
وإثر المناقشة صادق الحاضرون على القرارات التالية :

القرار الأوّل

بعد الاستماع إلى قراءة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2016 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة) .

- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2016.

تصادق الجمعية العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية للشركة الأمّ والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار الثاني

إنّ الجلسة العامّة العادية بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات. تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار الثالث

إنّ الجلسة العامّة العادية بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2016 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاماً وبدون أيّ تحفظ على تصرفهم خلال السنة المحاسبية 2016. تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار الرابع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرر توظيف نتائج السنة المالية 2016 كما يلي :

(بالدينارات)

- 9.128.273,937	:	(+) ما تبقى من مبيعات 2015
937.544,718	:	(+) النتيجة الصافية لسنة 2016
-8.190.729,219	:	(=) ما تبقى للترحيل

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار الخامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار السادس

إنّ الجلسة العامة العادية تصادق على تسمية السيد محمّد مبارك الهاجري متصرّفًا ممثلاً عن جهاز أبوظبي للإستثمار بتاريخ 9 أكتوبر 2013 والسيد محمد الطاهر بالأسود متصرّفًا ممثلاً عن الدولة التونسية عوضاً عن السيد محمد شكري رجب بتاريخ 12 جانفي 2017 للفترة المتبقية من نيابته .

كما تصادق الجلسة العامة العادية على تسمية السيّد عبد الرحمان الخشتالي متصرّفًا ممثلاً عن الدولة التونسية عوضاً عن السيّد خالد بن ميلاد بتاريخ 10 ماي 2017 للفترة المتبقية من نيابته وذلك في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 46 الفقرة الثانية من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 .

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القرار السابع

تعطي الجلسة العامة العادية جميع الصلاحيات للممثل القانوني للبنك أو من يفوضه لغرض القيام بجميع إجراءات الإيداع والنشر القانونية .

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

كاتب الجلسة



عبد الحميد رزام

الفاحصان

ممثل جهاز أبوظبي للإستثمار
السيد أحمد محمود المطوع



ممثل الدولة التونسية
السيد الهادي ديمق



رئيس الجلسة



جبر زعل خليفه الفلاسي